

## العرب والكرد على دروب المعاناة والحوار

### مقدمة

من المؤسف أن تُجر الأرقام على بيض الصحائف لتكتب عن الأخوة بين الذين عاشوا عبر التاريخ كأمة واحدة بنفس الألام والآمال، وأن نضطر إلى الحديث عن الحوار الكردي العربي في سوريا وكأن هناك قطيعة، أو تبايناً واسعاً في الآلام والآمال. في الحقيقة لم يسجل تاريخ العصور القديمة والمتوسطة وحتى إبان الحكم العثماني أي صدام مباشر بين العرب والكرد في سوريا كشعبين متجاورين متقاطعين في العديد من النقاط، بينما سجّل بطولات مشتركة عديدة، فقد اشترك الكردي في جيوش الفتح الإسلامي بل رفع القادة الكردي أوية بعض هذه الجيوش. وظلت الأمة كأنها حديقة تجمع كل أنواع الورد وتهر عين الناظر الصديق وتخز عين الناظر العدو.

### المسألة الكردية في العصور الحديثة

عندما بدأت الدول الكبرى بإعادة رسم خارطة المنطقة كان نصيب الكردي مأخوذاً بالحسبان، فقد جعلت الثورات المتلاحقة التي قام بها بعض مشايخ القبائل الكردية وأمرائها من أمثال (الشيخ عبيد الله نهري، ومير محمد باشا الروندوزي والشيخ عبد السلام ومحمود الحفيد) من المسألة الكردية ملفاً سياسياً فرض نفسه على أرض الواقع. وأبرمت في 1920/8/10 معاهدة سيفر (بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء والتي خصّصت فيها المواد 64/63/62 لمعالجة المسألة الكردية وتحديد المناطق الواقعة بين منابع دجلة والفرات شمالاً وحتى الحدود السورية مناطق كردية) لكن هذه المعاهدة لم تنفّذ، ولم تستجب دول الحلفاء لمطالب الكردي، وربما لم تجد مصلحتها حينذاك في وجود كيانٍ كرديٍ مستقل في المنطقة.

وجاءت معاهدة لوزان عام 1923 لتلغي بنود اتفاقية سيفر وتلحق الجزء الجبلي للمناطق الأهلة بالكردي بالدولة العراقية والجزء الجنوبي الغربي بالدولة السورية، بعد أن ألحقت الأجزاء الجنوبية الشرقية بإيران، وبذلك تركت المسألة الكردية معلقة كشرارة يمكن أن تُشعل الحريق متى شاءت تلك الدول التي صنعت هذه التقسيمات.

لم تشهد المسألة الكردية في سوريا صراعاً دموياً كما شهدتها كل من تركيا وإيران والعراق، فقد كانت الظروف السياسية التي تلت مرحلة انتهاء الحكم العثماني تنبه إلى ضرورة تكاتف جهود كل الناس في وجه الحكم الغربي الدخيل الذي لم يكن ينسجم مع طبيعة الشعوب الإسلامية وعقائدها وطبائعها. وتوالت الثورات ضد الاحتلال الفرنسي، وخرجت الطلقة الأولى من بنادق الميردين (أتباع الطريقة النقشبندية) في جبال الكردي بعفرين التي شهدت حركات تمرد ضد الاحتلال الفرنسي، وبرزت أسماء بقيت إلى الآن في الذاكرة الشعبية الكردية، ولكن أهملتها كتب التاريخ في المناهج الرسمية لوزارة التربية

السورية، فتمّ تناسي جهود قادة كُرد بارزين، أمثال إبراهيم خليل، رشيد إيبو، محمد عبدو خوجة، حنان أحمد شيخ اسماعيل الذين كانوا على صلة مع كثير من رجال الدين في حلب ومسؤولي الكتلة الوطنية للتخطيط والتنسيق لمواجهة المستعمر الفرنسي، وكانت الروابط التي تجمع الناس في هذه المرحلة دينية ووطنية بامتياز دون أن تفرقهم حدود أو تشتتهم قوميات، لقد كان الوطن يظلمهم جميعاً.

شكل بروز القوميات تغيراً واضحاً في المفاهيم ليظهر شرح أخذ بالاتساع بين الشعوب المتجاورة المتعايشة من عرب وكرد وغيرهم، ووجدت المخططات التي دونها رجال الفكر القومي من ينفذها ويدقّ أسافين التشتت والأحقاد بين الناس. فإن ما حدث في سوريا منذ أوائل الستينات نبّه الكرد إلى خطورة مشاريع جديدة تُحاك ضدهم، فمع انتشار الفكر البعثي وعنصرته ازداد الكرد في سوريا تخوفاً على مصالحهم، بل على أراضهم وبيوتهم وقراهم، وبدأت الأحزاب الكردية تنحو نفس المنحى القومي عبر سنوات طويلة صنعت بين الطرفين هوةً سحيقة.

ولعلّ الدراسة التي أصدرها الملازم محمد طلب هلال<sup>1</sup> في بداية الستينات عن محافظة الحسكة ذات الوجود الكردي الغالب، لقيت استحساناً لدى قادة البعث حيث تضمنت توصيات خطيرة جداً حول كيفية تدويب الكرد وتهجيرهم. ونلخص بعضها كما يلي:

1. تهجير الكرد إلى الداخل، وتهجيلهم.
2. تصحيح السجلات المدنية، وإجلاء كل من لم تثبت جنسيته، وتسليمه إلى الدولة التابع لها، عن طريق الإحصاء والتدقيق.
3. سدّ أبواب العمل أمام الكرد لدفعهم إلى الرحيل في أية لحظة، وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي، أولاً في الجزيرة، بأن لا يؤجر ولا يملك الكرد.
4. نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الكرد.
5. ضرب الكرد بعضهم البعض.
6. إسكان عناصر عربية وقومية أخرى في المناطق الكردية على الحدود.
7. إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي.
8. منع إعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة، مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية).

<sup>1</sup> ضابطاً في وزارة الداخلية السورية وصل إلى رتبة عميد متقاعد ليتبوأ العضوية المؤقتة للقيادة القطرية، ويشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للزراعة في 1970 ثم نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للصناعة عام 1971 وسفير سوريا في بولونيا بين عامي 1972 و1979. المرجع: كراس (أعيد طبعه في 1963/11/12م)، بعنوان: «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية - محمد طلب هلال.

في تشرين الثاني 1962 أعلنت الحكومة السورية أن 100.000 من الكرد الساكنين في سوريا ليسوا مواطنين سوريين بسبب عدم توفر بيانات عن أجدادهم في الإحصاءات وسجلات النفوس العثمانية قبيل عام 1920، وكان ذلك بعد إحصاء عام 1962 لمنطقة الحسكة. وتبني حزب البعث فكرة مشروع الحزام العربي الذي أطلقه محمد طلب هلال، وسياسة منظمة لمحاولة محو الطابع الكردي عن المنطقة. واستناداً إلى تقرير من منظمة مراقبة حقوق الإنسان فإنه نشأت نتيجة لإحصاء الحسكة عام 1962 مجموعة خاصة تمّ اعتبار أفرادها أجنبي أو غير مسجلين (مكتومين)، وحسب الإحصاءات الرسمية السورية يوجد 142.465 كردياً من مواليد سوريا ولكنهم لا يعتبرون مواطنين سوريين.

واستمر النظام السوري فيما بعد وعلى يد حافظ الأسد في تعزيز الاحتقان الكردي العربي وزرع الفتن ومحاولة تقليص فرص الالتقاء الكردي العربي وفرض التجهيل ومحو التراث الكردي ونقاط التشارك فيما بين الشعوب، ومنع الكرد من ممارسة حقوقهم الثقافية وسلمهم لغتهم الأم، وقمع كل طابع كردي فهم حتى تسمية حديثي الولادة بأسماء كردية ومنع إطلاق أسماء كردية على المحلات التجارية، وتعريب أسماء القرى والبلدات الكردية.

استعان النظام القومي بكل الأدوات لطمس الهوية الكردية والثقافة الكردية وعدم الاعتراف بالوجود الكردي على الأراضي السورية، وبرغم أن بشار الأسد قال في إحدى خطابه "إن القومية الكردية جزء من التاريخ السوري والنسيج السوري" لكن ممارساته فيما بعد شكلت استمراراً لنهج أبيه، فالمؤتمر العاشر لحزب البعث لم يمكن الكرد من تشكيل أحزاب سياسية لهم، وبقيت جميع الأحزاب الكردية غير مرخصة، واستمر اضطهاد الكرد وتضييق الخناق عليهم بكل السبل كجزء من كبت الحريات العامة في سوريا.

وفي 12 مارس 2004 وأثناء مباراة لكرة القدم في ملعب القامشلي التابعة لمدينة الحسكة نشب صراع بين مشجعين أكراد لفريق القامشلي ومؤيدين عرب للفريق الضيف من دير الزور، وقتل في ذلك اليوم 13 شخصاً، وامتدت أعمال العنف إلى مناطق مجاورة حتى وصلت إلى حلب ودمشق العاصمة وبدأت حملة اعتقالات في المنطقة طالت النساء والأطفال، وتمّ فصل العديد من الطلاب الكرد من الجامعات، كما تمّ تكليف الفرق الحزبية بضبط الأمور في الجامعات ولو باستخدام العنف.

وفي 9 أكتوبر 2005 أصدرت محكمة أمن الدولة في سوريا حكماً بالسجن عامين ونصف على أربعة من الكرد بتهمة "الانتماء إلى تنظيم سرّي واقتطاع جزء من أراضي البلاد وضّمّها إلى دولة أجنبية" التهمة التي كانت معدّة لكل كردي (ولكل مواطن يُفكر بالعمل السياسي)، وكان الأربعة ينتمون إلى حزب الاتحاد الديمقراطي PYD الراديكالي الذي تعرّض للملاحقة بعد خروج زعيمه من سوريا. وفي عام 2008 قُتل ثلاثة شبّان تتراوح أعمارهم ما بين 17 و22 سنة أثناء إشعالهم النار حسب تقاليد احتفال عيد النوروز، وقامت الشرطة المسلحة بإطلاق النار عشوائياً على الناس.

ومن الجدير بالذكر أن الكرد ينتشرون في مناطق (عين ديوار، ديريك، جل آغا، قامشلي/قامشلو، عامودا، درباسية، سري كانيه وغيرها) التابعة لمحافظة الحسكة. وفي منطقتي كوبانة وعفرين التابعتين لمحافظة حلب. كما يوجد الكرد في مناطق اعزاز والسفيرة والباب وأحياء من مدينة حلب ودمشق).

## إشراقة أثلجت الصدر الكردي

انطلقت الثورة السورية في ربيع 2011 بعد انتظار طويل، وحاول النظام منذ الأيام الأولى تحييد الطرف الكردي، وفوجئ الكُرد بمشاركة بعض المسؤولين السياسيين والقادة العسكريين في احتفالات النوروز.

حرص النظام على توسيع الهوة بين الكرد والعرب، وزرع الفتن، وتلقين الشعب الكردي بأن مصلحته تكمن في بقاء سيطرة النظام. وبدأ يطفو على السطح الاعتراف ببعض الحقوق البسيطة التي طمرها سابقاً تحت جنث دعاة الحرية، ومنها منح المكتومين الجنسية السورية، ثم التنويه لفتح قسم للغة الكردية في الجامعات، وبدأت عملية تشويش وتغطية الهدف المشترك للشعبين الكردي والعربي في دحر الظلم.

لم تنجح المعارضة الرسمية في كسب الطرف الكردي في مقتبل الثورة، حيث ألقى الطرف الكردي بأوراقه مبكراً على الطاولة بينما رأت المعارضة أن تلبية المطالب الكردية تأتي لاحقاً بعد إسقاط النظام. ويمكننا أن نعزي الاختلاف في الرؤى السياسية إلى تباين المعرفة بالوجود الكردي ابتداءً من تاريخه وانتهاءً بمطالبه. ولا يعود اللوم هنا إلى السياسيين فحسب، بل يشمل المثقفين الكرد والعرب الذين لم يحاولوا مدّ الجسور التي قطعها النظام أو العمل على إعادة ربط قوى الشعب التي فككت، ووُجد من المثقفين من تجاوب مع سياسات النظام، وكان البعض منهم يؤيد المشاريع الرامية إلى طمس القضية الكرديّة في سوريا.

أما المثقفون الكرد فقد كانوا إما منحازين أيضاً إلى سياسات النظام وجعلوا من أنفسهم أدوات له في تنفيذ مخططاته، أو متفوقين على أنفسهم يسجنون عقولهم داخل أسوار الرعب والأفكار المتخاذلة المستوحاة من النظام أيضاً، وينأون بأنفسهم عن مهمة التعبير عن الثقافة والمطالب الكردية خوفاً من المساءلات الأمنية. وحتى القسم الثوري منهم والمتفاعل مع الحركة الكردية والمدافع عن الحقوق والمطالب الكردية لم تكن أصواتهم تجتاز جدران حجراتهم المغلقة، أو صفحات مجلاتهم الممنوعة التي تنشر بين الخاصة دون العامة.

وتأرجحت العلاقات بين ترحيب الشارع الثوري من العرب بالحراك الكردي وبين الشك فيه، ولم تلاحظ محاولات جادة من كلا الطرفين لتفهم الآخر وظلت الضبابية وعدم الثقة سيدة الموقف. وتمّ استثمار ذلك المناخ من قبل المجموعات

الراديكالية أو المرتزقة من أجل تفعيل التنافر الكردي العربي وإحداث خطوط مواجهة ودفعة لتأخذ طابع التنافس الاثني، وبثّ الأفكار الاتهامية عبر وسائل الإعلام الخاصة. وكان طرح مشروع الإدارة الذاتية والمقاطعات الكردية عاملاً في بثّ الشكوك برغبة الكُرد الانفصال عن سوريا، بالإضافة إلى المواجهات المسلحة المتقطعة بين فصائل تعود لكلا الطرفين، والتي زادت من حدّة التوتر، وعزلت الأطراف العربية عن الكردية.

ويعاني الأهالي في مناطق تداخل القرى العربية والكردية في الوقت الراهن من انعدام الاستقرار الأمني، وبروز النزعات القومية ونزعة رفض الآخر لدى كلا الطرفين، مما يؤثر على طبيعة الحياة المستقبلية وإمكانية سيرها بتعايش سلمي بين كل مكونات المجتمع. كما يعاني البيت الكردي من خلل وانقسام على نفسه وفقدان الثقة بين الكتل التي تعتبر نفسها قادة الشعب الكردي وبين المجتمع الذي لم يعد يطمح لأكثر من عودة الاستقرار.

## توصيات

أمام هذه الحالة المعاشة في الوقت الراهن لا بد من عودٍ على بدء، ومراجعة دقيقة للفترة التاريخية القريبة، وتركيز الجهود على تلاقي الثقافات المتجاورة التي تعايشت طوال تاريخ المنطقة، وإطلاق الحوار الثقافي العام الذي يجب أن يعيد إلى ذاكرة الشعوب أواصر الأخوة التاريخية وينمّنها إلى أدوات الفتنة الرامية إلى إضعافها لتكون لقمة سائغة يسهل بلعها من قبل المتربصين. واحتواء التآزم المفتعل بين العرب والكرد، وتكوين أرضية مناسبة للتعايش السلمي الحضاري عبر مزج الثقافات وفهم الآخر للوصول إلى مجتمع مدني متحضر. ولا بدّ من إطلاق حوار ثقافي مرتكز على انتقاء الخبرات وأعلام الثقافة الكردية والعربية ليجسد حالة الشراكة الحقيقية التي هي وحدها قادرة على تذويب الجليد وتجاوز كل ما أحدثته النزاعات السياسية التي وضعت البعض في قوقعة العزلة، فالحوار الثقافي يشكل ضرورة ملحة تُحتّمها المرحلة الراهنة.

إن قوام مشروع الحوار ونواته هو الإنسان، ونواة هذا الإنسان هو الإنسان الواعي المثقف ذو التأثير الفعّال في الوسط المحيط، لذلك لا بدّ من التركيز في المرحلة الأولى على بناء هذه النواة وتطوير القدرة على تقبل رأي الآخر والإصغاء الجيد، وتقليص التعصب والتفرد وإخضاع الآخر، والتخلّص من الاحتلال الفكري وفكرة الرأي الواحد والحزب الواحد والقرار الواحد والاتجاه السياسي الواحد. وحتى يكون الحوار بناءً عليه أن يعتمد على الممارسات العملية وليس فقط على التنظير، وأن يُبنى على معرفة الحقوق المشروعة للطرفين بما يضمن التعايش الأخوي.

ويطلب من المثقفين العرب والكرد على حدٍ سواء تبيان دورهم ومكانتهم وفعاليتهم في إيجاد الحلول المناسبة للمسألة الكردية بما يتناسب والمرحلة المعاصرة، أخذين بعين الاعتبار الإرث التاريخي المشترك وعلاقات حسن الجوار الممتدة والمستمرة حتى الفترة المعاصرة، والرغبة الحقيقية لدى الناس في عودة الأمن والاستقرار والتعايش السلمي، وتعزيز علاقات الأخوة فيما بينهم.

كما يطلب منهم العمل على رفع ثقافة المجتمع بكل مكوناته إلى السوية الحضارية التي تحقق التمازج الثقافي وتقبل الآراء الأخرى والتعايش بكافة المستويات مع الشعوب الأخرى بشكل وديّ وإنساني لنعود كما كنا حديقة غنّاء تنبأه بوفرة ألوان ورودها، وأريجها الذي يحتوي عبق كل هاتيك الورود.